احدث ثم يتيمم واعاد تلك الصلوة بجزيه قال قاضي عبد الجبار لا يجزيه قال قاضي خان يتيمم الجنب لصلوة الجنازة جاز قال قاضي عمر النسفي يصلي بالتيمم فوائت رجلا معه ماء فاتم صلوته ثم سأله الماء فاعطاه لا يعيد لان القدرة بالماء لا بالوجوب قال رضوا ما ذكره في جامع الكرخي انه يعيد هذا كله في الماء الكثير قال قاضي عمر النسفي بساتين انتهيا الى ماء فتوضأ احدهما تيمم وزعم الآخر طهارته فتوضأ تم جاء متوضئ جاء مطلق واتمهم ثم سبقه الحدث في صلوته فذهب قبل الاستخلاف واتم كل واحد منهما صلوة نفسه ولم يقتد لصاحبه لانه لم يعتقد ان صاحبه محدث به اتفق ائمة بلخ وهو حسن قال في صلوة الجلابي والتيمم على التيمم ليس بتوبة ولو صلى المتيمم بالماء وهو نائم ففي انتقاض التيمم روايتان وفي المنتقيات روايتان في ما اذا انتظر الماء يفوت الوقت الكبير في ايدي العدو منع من الوضوء والصلوة يتيمم ويصلي ويعيد وكذا من منع من الوضوء والصلوة بتهديد ووعيد ولو كان عنده الماء لمرض اوظأ يوذيه او سبع او حية يتيمم ولا يعيد ولو وجد المريض من يوضيه بغير اجرة لا يتيمم في قولهم وان طلب اجرة يتيمم وقالا ان رضي باجر مثله لم يتيمم والا يتيمم ولو تيمم الجنب بنية الحدث جاز قال في الزيادات لو بقي على جسد الجنب لمعة ثم احدث ويتيمم لها جاز وينوي لها لانه اذا نوى لاحدهما سقط الآخر بلا نية قال في شرح ارشاد يتيمم لقراءة القرآن او لدخول المسجد يجوز بداء الفرايض خلافا للشافعي قال في جمع العلوم يتيمم في كلية كخوف البق او مطر او حر شديد جاز قال بخر الحكمي ان خاف فوت الوقت ولو كان في سطح ليلا وفي بيته ماء لكنه يخاف في الظلمة ان دخل البيت لا يتيمم اذا لم يخف فوت الوقت قال رضوي فيه اشارة الى انه اذا خاف فوت الوقت يتيمم ولو كان عنده ماء

يخاف عليها ان ذهب الى الماء يتيمم قال البوبي الاجير لا يجد الماء ان علم انه يجده في نصف ميل لا يغدر في التيمم وان لم يأذن له المستأجر يتيمم ويصلي ثم يعيد ولو صلى صلوة اخرى وهو يذكر هذه تفسد ولو صار في ارض فيها ماء وقبل فوت الوقت لا يجوز تيممه فيها ان كانت مزروعة والا يجوز ان لم يكن فيه ضرر

باب المسح على الخفين والجبائر

قال قاضي عبد الجبار وعين الائمة الكرابيسي لا يجوز المسح على خف من مسك قال علاء الترجماني مثله لانه لا اسم اسمك له كالتبن وقال القاضي الزوزني يجوز قال البوبي يجوز ان كان صلبا غليظا وعنه يجوز ان كان ذكيا وعنه يجوز المسح على الجورب المنعل عند ابي يوسف والشافعي وفي قول ابي حنيفة نظر قال ظهير وعينالي يجوز المسح على الجرموق الواسع الذي يبدو للناظر الكعب قال علاء الترجماني المسح على الخف افضل من غسل الرجلين اخذا بالبيان قال ظهيرزاده في شرح بكوه وناطفي في اجناس الغسل افضل قال في شرح سرخسي الخرق المانع مقدر بقدر ثلث اصابع سواء كان في باطن الخف او ظاهره او ناحية العقب قال ظهيرزاده في شرح بكوه انما تعتبر ثلث اصابع في موضع الاصابع وفي القدم تعتبر اكثر القدم ولو مسح على غير ظاهر القدم لا يجوز لان موضعه ظاهر القدم قال فقيه ابو جعفر قال علي الرازي فضل عن جوربه او خفه قدر ثلث اصابع فمسح عليه لم يجز ولو كان الجورب واسعا فادخل فيه يده ومسح على الخف لم يجز كالمسح على باطن الخف قال صدر الحكماء سقطة الجبائر من غير برء فالمسح بحاله عنده وعندهما يسقط عن برء ويبطل عندهما وان سقطت عن برء يبطل عندهم

باب في الاعيان النجسة واحكامها

قال شرف الائمة لو قاء قليلا قليلا والبيب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)